

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية



الانذار المبكر في مواجهة الازمات المالية : تجارب دولية

بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية.

الطالب

احمد قاسم مهدي خلف

إشراف

أ.م.د. سالم صلال راهي

٢٠١٩م

١٤٤٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)

صدق الله العلي العظيم

سورة التوبة (الآية

٣٤)

الاهداء

أهدي جهدي العلمي المتواضع الى:

- الشعب الذي يئن من جراحات العنف السياسي والطائفي في العراق.

- جميع الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد الذين لم يبخلوا بعلمهم ومعرفتهم عليّ.

- جميع من يعتقد ان الأنسان قيمةً عليا.

- كل من آمن بحقوق الإنسان المشروعة فطالب بها كالمأكل والملبس والمأوى.

- الإنسانية المسحوقة بفلسفات الموت اليومي واخص بالذكر الفقراء وما عانوا من شدة الم الجوع وبؤس الفقر وازدراء الفئات ضدهم.

- كل من حاول تطبيق العدل الإنساني الاجتماعي واخفق في ذلك.

- كل الفلسفات التي تعتقد بإزالة التفاوتات الطبقيّة بين أبناء الجنس البشري.

- شهداء العراق الجريح من اساتذة ومتقنين وكسبة الذين ذهبوا ضحية المبادئ ودفنوا ضريبة وطنيتهم الراسخة.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين،
وعلى آله الطيبين الطاهرين.

قد يقف المرء أحياناً عاجزاً عن رد الجميل لذوي الفضل، وقد لا يطاوعه التعبير عن
معاني الشكر والتقدير على ما بذلوه من مساعدة وعون، ومع ذلك لا يسعني إلا إن
أقدم بالشكر والتقدير إلى (د. سالم صلال راهي) لتفضله بالأشراف على بحثي وما
قدمه لي من إرشاد وتوجيه،، فجزاه الله عني خير الجزاء وأسأل الله سبحانه وتعالى
إن يمن عليه بالصحة والعافية.

الباحث

رقم الصفحة	الموضوع
٢-١	المقدمة
٦-٣	المبحث الاول: مفهوم الانذار المبكر
٣	اولا -الانذار المبكر
٣	ثانيا -المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر:-
٤	ثالثا -اهمية الانذار المبكر
١٦-٧	المبحث الثاني: مفهوم الازمات المالية
٧	أولا نظرة تاريخية للأزمات المالية:-
٩	ثانيا :- مفهوم الأزمات المالية
١١	ثالثا - المفهوم العام للأزمة وطبيعتها:
١٢	رابعا -خصائص الأزمات المالية :
١٢	خامسا -العوامل التي تساعد على حدوث الأزمات:
٢٢-١٨	الفصل الثالث الاطار العملي
٢٤-٢٣	الخاتمة
٢٦-٢٥	المصادر

المقدمة

شهدت اقتصادات الدول النامية على مدار العقود الثلاثة الماضية ازمت مالية اختلفت في حداثتها من دولة لاخرى دفعت بها نحو تبني سياسات اصلاح اقتصادي اوصت بها المؤسسات الدولية متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول الثمان. فحدثت تغييراً وتوسعاً سريعاً مدفوعاً بالعولمة ورفع القيود التنظيمية والتحرر المالي فسجلت تدفقات رؤوس الاموال زيادة حادة واستخدمت الاسواق ادوات مالية جديدة ومتطورة وازدادت سرعة تنفيذ المعاملات المالية زيادة مطردة.

وعلى الرغم من ان هذه التغييرات كانت مفيدة في مجملها، الا انها اقترنت بازمات متكررة كانت بمثابة ناقوس خطر هدد بتقويض العولمة المالية واطهر سلبياتها بوضوح، حيث ان حدوث هذه الازمات قد اثر سلباً على القطاعات المالية والمصرفية في الاقتصادات المالية والاقليمية كما مثلت تهديداً للاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ كازمة المكسيك عام 1994، والازمة الاسيوية عام 1997، والازمة الروسية عام 1998، وازمة البرازيل في عام 1999، وازمتي تركيا والارجنتين في عامي 2001 و 2002 على التوالي.

أهداف البحث:

تسليط الضوء على نظام الانذار المبكر ودوره في مواجهة الازمات المالية ومدى نجاح الانذار المبكر في معالجة الازمات المالية سواء بتهيئة البيئة الاقتصادية المستقرة او من خلال التشريعات اللازمة للتحويل نحو القطاع الخاص، والاجراءات ذات المساس المباشر بالقطاعات المالية والمصرفية.

مشكلة البحث:

ان التحرر المالي المتسارع وغير الوقائي وغير الحذر للسوق المالية بعد مدة طويلة من الانغلاق والتقييد، كان له اثراً بالغ في حدوث الازمات المالية، لانه لا

يعطي الاقتصاد الفرصة الكافية للتكيف مع الظروف الجديدة. لذلك كان لابد من توفر نظام يقوم بالانذار المبكر لمواجهة الازمات المالية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان سياسات الاصلاح الاقتصادي بشقها المالي والمفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية لم تسهم في معالجة تلك الازمات، او انها سبب اضافي في حدوثها وهذا بدوره يؤدي الى تعميق الاختلالات في الاقتصادات المعنية او الى ظهور ازمات مالية حادة مما يعني ان اعتماد سياسات اصلاح اقتصادي يجب ان يتضمن في منهجه بعداً وطنياً ، وبذلك تبدو فرضية البحث في ان للنظام المبكر دورا هاما في مواجهة الازمات المالية

منهج البحث:

من اجل الوصول الى هدف البحث، تم اعتماد الاسلوب الوصفي (التحليلي) في عرض الازمة وتداعياتها في العديد من الدول، ودور الانذار المبكر في مواجهة الازمات المالية .

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول نبحث في الفصل الاول: مفهوم الانذار المبكر، و الفصل الثاني: مفهوم الازمات المالية .

المبحث الاول: مفهوم الانذار المبكر

اولا -الانذار المبكر هي مرحلة اكتشاف اشارات الخطر بوقوع الازمة، وتظهر تلك الاشارات مبكراً، لانه عادة ما ترسل الازمة قبل وقوعها بمدة طويلة سلسلة من اشارات الانذار المبكر، او الاعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الازمة، وما لم يوجه الاهتمام لهذه الاشارات فمن المحتمل جداً ان تقع الازمة.وقامت العديد من الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية ببناء وتطبيق نماذج متكاملة للتنبؤات بالازمات - ولاسيما ازمات سعر الصرف وذلك في محاولة لتجنب الاثار السلبية لتلك الازمات على اقتصاداتها الوطنية، وعلى الاقتصادات الاخرى التي يمكن ان تطولها تلك الاثار، وهو ما قد ينتج عن اندماج وتداخل الاقتصادات المختلفة مع بعضها البعض. (الطوخى، :٤٣)

ثانيا -المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر:-

تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعى السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة ، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث فى وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات ، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموماً فيما يلى

(١)التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية فى شكل إطار أو هيكل رسمى للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص .

(٢) التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التى تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها فى مشاكل .

(٣) المساعدة فى تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص .(مجلس الوزراء ، ٢٠٠٣ : ٤٣)

٤) توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك .
وهناك مخاطر عديدة فى أنشطة البنوك ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هى توجيه النظر لهذه المخاطر ، وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة ، السوق ، مخاطر التشغيل أو مخاطر الأعمال والاكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعى السياسات فى اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر ، بجانب ذلك تجنب تكرار حدوث هذه المخاطر . (يسري ، ٢٠٠٠ : ٣٧)

ثالثا - أهمية الإنذار المبكر

بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بال تحت رعاية بنك التسويات الدولية لوضع معايير لملاءة رأس المال فى ١٩٩٢ ومنذ ذلك الوقت توالى الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفى ، وقد تم اقتراح نظام ال **CAMEL** (والذي يغطى ملاءة رأس المال C ، جودة الأصول A ، الإدارة M ، الربحية E ، والسيولة L) ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية ، ثم تعددت نظم الإنذار المبكر وقامت البنوك المركزية المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها ، بناء على عدد معين من المؤشرات (نمو الناتج المحلى ، سعر الفائدة الحقيقى المحلى ، معدل التضخم ، معدل نمو الائتمان المحلى ، نسبة M2 إلى الاحتياطيات الدولية وهذه النتائج تتفق ونظرية صدمات البنوك ، وهذه الصدمات مرتبطة بالتقلبات فى الناتج المحلى ، تدهور معدلات التبادل الدولى ، انخفاض أسعار الأصول المالية ، وعلى مستوى النظام المصرفى هناك مشاكل القروض المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها ، ارتفاع أسعار الفائدة

قصيرة الأجل ، السياسات النقدية التقييدية ، تحرير أسعار الفائدة المصاحب لسياسات التحرير المالي ، تعرض البنوك لأزمات عملات أجنبية حينما تقرض عملاء محليين عملات أجنبية بضمان نقود محلية وانخفاض قيمة العملة المحلية ، أثر المخاطر المعنوية حينما لا يكون هناك رقابة أو إشراف جيد على عمليات القروض ، تدفق قدر كبير من رأس المال الأجنبي قصير الأجل ٠٠٠ إلخ (الخرجي، ٢٠٠٨، ٥٣)

يمكن تصنيف المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات اقتصادية كلية والأخرى على مستوى الجهاز المصرفي من خلال الجدول (١) الآتي :-

جدول (١)

مؤشرات الإنذار المبكر

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
* معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	* ملاءة رأس المال
* سعر الصرف الحقيقي	* مؤشرات السيولة
* سعر الفائدة الحقيقي	* مؤشرات العسر المالي
* الحساب الجاري	* الربحية أو العائد
* الاحتياطيات الدولية	* الديون المتعثرة ومخصصاتها
* أسعار الأسهم والسندات	* ودائع البنوك
* تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها	* نسبة القروض للودائع

(الخرجي، ٢٠٠٨، ٥٤)

ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة والنظام المصرفى المتبع فيها ، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفى ، إلا أن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية ، (د . عبد النبى إسماعيل الطوخى، ٦٨)

ويتطلب أى نظام للإنذار المبكر أو المؤشرات الرائدة وضع قاعدة من البيانات التى يتم تجميعها وتطويرها والتوسع فيها بصفة دورية لإعداد تقارير عن هذه المؤشرات ربع سنوية وسنوية لدعم قدرات الجهاز المصرفى وحماية الاقتصاد القومى من الوقوع فى أزمات مالية سواء أزمة عملة أو بنوك، وتحليل أسباب التغير من فترة لأخرى حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية فى وقت مبكر والحد من الخسائر لأدنى قدر ممكن (مجلس الوزراء، ٢٩ .)

المبحث الثاني: مفهوم الازمات المالية

أولا نظرة تاريخية للأزمات المالية:-

يرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية - والتي تضم الأزمات المصرفية (البنكية) وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت فى أزمة الكساد الكبير فى ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، ولذلك فهى ليست ظاهرة جديدة فى الاقتصاد العالمى وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول - سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزى السابق - من نوع أو آخر من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة ، وخلال الفترة ٧٩ - ١٩٩٧ كانت هناك أكثر من ١٥٨ أزمة سعر صرف و ٥٤ أزمة مصرفية ، وكانت أزمات اسعار الصرف الأكثر شيوعا من الأزمات المصرفية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٦ ، بينما سادت الأزمات المصرفية فى الفترة ٨٧ - ١٩٩٧ ، او قد كان على بعض دول أمريكا اللاتينية ان تعيد هيكلة نظامها المصرفى فى الثمانينيات والتسعينيات ، وفى أواخر التسعينيات تدهور أداء البنوك فى دول البلطيق لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم البنوك الكبيرة ن وفى معظم الدول التى تحولت إلى إقتصاد السوق فإن النظام المصرفى فيها شهد خسائر ضخمة ، وأخيرا فإن الأزمة المالية فى دول شرق آسيا أعادت إلى الأذهان مرة أخرى كيف يمكن لهذه الأزمات أن تتفجر مع صعوبة تقدير الآثار المتشعبة لها والتى تنتشر فى شكل عدوى وبائية ، حتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات ففى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عانى أكثر من ٧٩ بنكا من بين ٥٠٩ بنك فى ولاية نيو إنجلاند من الفشل وانخفضت بشدة اسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سببا فى فشل أكثر من ١٤ % من بنوك نيوإنجلاند (العنزى، ٢٠٠٤، ص: ٨٧)

ويرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية لها قبل وقوعها إلى تكرار تلك الأزمات وفي فترات متقاربة من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى الخسائر والتكلفة العالية لتلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي ١٥ % من الناتج المحلي الإجمالي تفاوتت من دولة لأخرى وتجاوزت ٢٥ % في بعض الحالات (الأرجنتين ، شيلي ، كوت ديفوار) ، (التوني، ناجي. ، ٢٠٠٤ : ٦٧) .

ويبين الجدول التالي خسائر بعض هذه الدول :-

جدول (٢)

خسائر الأزمات المالية في بعض الدول

مسلسل	الدولة	الفترة	الخسائر كنسبة من الناتج المحلي
١	أسبانيا	٧٧-٨٥	١٧ %
٢	فنلندا	٩١ - ٩٣	٨
٣	السويد	٩١ - ٩٢	٦
٤	النرويج	٨٧ - ٨٩	٤
٥	الولايات المتحدة	٨٤ - ٩١	٣
٦	فنزويلا	٨٠ - ٨٣ ، ٩٤ ، ٩٥-	١٨
٧	الأرجنتين	٨٠ - ٨٢ ، ١٩٨٥،	١٣ - ٥٥

٨	المكسيك	٩٤ - ٩٥	١٢ - ١٥
٩	البرازيل	٩٤ - ١٩٩٦	٤ - ١٠

المصدر :- (رمزي، 1998: ٤١)

ثانيا :- مفهوم الأزمات المالية

تشمل الأزمات المالية نوعين من الأزمات هما أزمة سعر الصرف والأزمات المصرفية ، وتعرف الأولى بأنها فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية للدولة أو عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالتخفيض ، أما أزمات البنوك أو الأزمات المصرفية فيتم تعريفها بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك فى حالة إعسار مالى بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزى لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفى ،

ويعرف البعض الآخر الأزمة المصرفية بأن الدولة تكون فيها أزمة مصرفية حينما تكون الالتزامات الموجودة فى المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفى تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفى غير كاف لتغطية نفقاته ، وتنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار وأزمة سيولة ، اما النظام المالى المتين فهو ذلك النظام الذى تكون فيه معظم البنوك فى حالة يسار مالى ويتوقع استمرار هذا الحال لفترة طويلة (الحملوي، ، ١٩٩٥ : ٥٠)

كما تعرف الأزمة المالية المصرفية بأنها فترة تكون فيها معظم البنوك فى حالة عدم سيولة أو إعسار (دانيل، ١٩٩٢ : ٩٨)

أن مشاكل السيولة والإعسار تعتبر من الملامح أو المظاهر العامة للأزمات المالية، ويتم التفرقة بين أزمة السيولة والإعسار باعتبار أنه في الحالة الأولى (أزمة السيولة) يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه حتى لو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة بمعنى أنه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات سحب المودعين في لحظة ما، على الرغم من أنه يمكنه القيام بذلك في أوقات أخرى ، أما الإعسار فهو اشد خطورة فالتزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول ويكاد يكون البنك في حالة إفلاس فعلى ، ولا يقتصر الأمر على هاتين الظاهرتين المصاحبتين للأزمات المالية بل هناك مظاهر أو أعراض أخرى بعضها يرجع لعوامل خارجية والبعض الآخر لعوامل داخلية ، وتشير معظم الدراسات إلى وجود مزيج من هذه العوامل مثل تدهور معدلات التبادل الدولي ، الارتفاع الحاد في أسعار فائدة الدولار الأمريكي ، تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي ، تزايد العجز المالي الداخلي ، انخفاض قيمة العملة ، وقد وضعت أزمة شرق آسيا في ٩٧-١٩٩٩ أسواق المال في بؤرة الاهتمام ، (العنزي، ٢٠٠٤، :٨١)

أصبحت قضية التعرض للأزمات جزءاً من طبيعة الأشياء، أي انها مسألة اعتيادية تواجه كافة النظم البشرية في جوانبها السياسية والاجتماعية والنفسية والأدارية و الاقتصادية، مما أدى الى تعدد مفاهيم الأزمة وتنوع ابعادها، واصبحت تداعياتها مكلفة ومثيرة للاضطراب في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، فقدم كل مجال من مجالات العلوم تعريفاً خاصاً للأزمة يعطيها صفة التفرد والتميز، ولكي تتوضح درجة تعقيد الازمات والحاجة النظرية البادرتها، فاننا نستعرض في هذا المبحث المداخل المختلفة التي تتناول الأزمة. (الخرجي، ٢٠٠٨، : ٦٩)

ثالثا - المفهوم العام للأزمة وطبيعتها:

تشير الأدبيات الاقتصادية العربية الى مفهوم الأزمة بأنه (الضيق والشدة والقحط)، في حين عرفت الأدبيات الأنكليزية مفهوم الأزمة crisis بأنه (نقطة التحول الى الأحسن أو الأسوأ في لحظة مصيرية أو زمن مهم). (البلبكي، ١٩٧٦، ص ٢٣٧). وينحدر المفهوم الأنكليزي للدلالة على النقطة الحرجة او اللحظة التي يتحدد عندها مصير تطورها أما الى الأفضل أو الى الأسوأ، وهي بمدلولها الواسع ليس الأنتاجاً طبيعياً لعملية التفاعل الحيوي بين طرفي علاقة إنسانية ما، عندما تصل عناصر التوتر الى مرحلة تنذر بالأنفجار. (الخطيب، ٢٠٠٢: ١٦)

رابعا - خصائص الأزمات المالية :

- ١) خصائص هيكلية (اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج) وتزداد خطورة ذلك حينما يكون جزءا كبيرا من الإئتمان موجها للقطاع الخاص .
- ٢) المخاطر المعنوية (قيام رجال البنوك بالإفراط فى الإقراض بدون ضمانات كافية) مما يعنى تزايد المخاطر .
- ٣) تؤدى المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوة بالآخرين (سلوك القطيع) ويؤدى ذلك إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصا حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التى يمتلكونها . (العنزي، ٢٠٠٤، :٨٤)
- ٤) هيكل تدفقات رأس المال الأجنبى عنصر هام فكما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية .
- ٥) تلعب الصدمات الخارجية دورا هاما فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدى إلى تدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات .
- ٦) قد تكون اسعار الصرف الحقيقية غير موجهة بشكل سليم . (الخطيب، ٢٠٠٢ :

٧) هروب رؤوس الأموال للخارج ، ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون الغير قابلة للتحصيل ، وانهيار أسعار الأصول وتبدأ عملية الدوارة لتعقد من مشاكل البنوك بدرجة أكبر .

٨) انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتتنشأ معها أزمات مصرفية جديدة .

هذا وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأعراض ولكن وجود عدد منها يعنى أن النظام المالى والمصرفى قد يكون معرضا لأزمة مالية . (زكي ، ١٩٩٨ : ٤٦)

خامسا -العوامل التى تساعد على حدوث الأزمات:

١)عدم تماثل المعلومات

إن أحد وأهم العوامل الأساسية التى تؤدى إلى عدم الاستقرار المالى والإسهام فى حدوث أزمات مالية ومصرفية هى مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وهى تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين فى النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة ، كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية ، فى نفس الوقت تنتشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجانى حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها ، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفاء للنظام المالى والمصرفى وانتشار ما يسمى سلوك القطيع وانتشار العدوى أو تفشيها (سريان الإشاعات) . (ارنولد، ١٩٩٢ : ٩٩)

٢) التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة .

إن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتغيرات الكبيرة التي تحدث في الأسعار وفقدان الثقة ، وذلك بالإضافة للعوامل الخارجية مثل تقلبات شروط التبادل الدولي وتقلبات أسعار الفائدة العالمية والآثار المترتبة عليها من حفز انتقال رؤوس الأموال وتغير أسعار الصرف فتقع البنوك في المشكلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . بجانب ذلك هناك المتغيرات المحلية مثل معدلات التضخم ومستوياتها ومدى تقلب الأسعار المحلية . (الخرجي ، ٢٠٠٨ ، : ٧١)

٣) التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول .

هناك ثلاث براهين رئيسية توفر الدليل على صحة هذه المقولة : إن كلا من التزايد الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية ، كما أن الاقتصاديات الناشئة والتي كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من بين أكبر الاقتصاديات التي شهدت نموا كبيرا في قطاعاتها التجارية والمصرفية ، وأخيرا فإن جزءا كبيرا من التدفقات التي تدفقت على المنطقة في التسعينيات يمكن اعتبارها من العوامل التي بنى عليها تفاؤل أكثر من اللازم حول آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدول المضيفة . (الخطيب ، ٢٠٠٢ : ١٩)

٤) تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق

إن من مؤشرات العمق المالي للاقتصاديات المتقدمة والناضجة هي ارتفاع نسبة النقود (بمعناها الواسع) للنتاج المحلي الإجمالي ، ولكن ليست كل هذه الزيادات حميدة ، فإذا كان معدل تزايد التزامات البنك عاليا وسريعا مقارنة بحجم البنك

بالنسبة للاقتصاد القومى وأرصدة الاحتياطيات الدولية، وإذا ما اختلف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق ، وإذا كان رأسمال البنك و / أو أرصدة الديون المشكوك فى تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله ، وإذا كان الاقتصاد القومى معرضا لصدمات كبيرة من عدم الثقة ، فإن يمكن اعتبار كل ذلك بمثابة وصفة لتزايد هشاشة النظام المصرفى . (الحملوي، ١٩٩٥ : ٥٥)

٥) عدم التحضير الكافى للتحرير المالى .

أصبح التحرير المالى قضية مسلم بها ولا يشكك فى فائدتها للدول النامية إلا عدد قليل من الدارسين ، إلا أن التحرير المالى يستحدث أوضاعا جديدة لم يتعود عليها النظام المصرفى فى السابق وما لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات وإجراءات كافية يمكن أن تحدث أزمة للبنوك ، فحينما يتم تحرير سعر الفائدة تفقد البنوك الحماية التى كانت تتمتع بها فى ظل أسعار الفائدة المدارة التى كانت تجعل سعر الفائدة على الآجال القصيرة أقل من الآجال طويلة الأجل ، ومع رفع القيود على منح الائتمان يزيد الطلب - الذى كان فى حالة ترقب - فى القطاعات التى تم تحريرها مثل العقارات وأنشطة السندات ، كما أن خفض نسبة الاحتياطى يسمح للبنوك أن تلبى تلك الطلبات المتزايدة ، فى ظل هذه الأوضاع ومع بقاء المسؤولين عن منح الائتمان فى ظل سياسة الكبح المالى هم أنفسهم المسئولون فى ظل سياسة التحرر لن تكون لديهم الخبرة الكافية لتقدير مخاطر الائتمان . (رمزي، ١٩٩٨ : ٤٩)

٦) التغلغل الحكومى والقيود المطاطة حول القروض المرتبطة بها .

يلعب كل من العاملين دورا هاما فى خلق الأزمات المصرفية لأنها تسمح بتدخل الأهداف السياسية للحكومة أو أصحاب المصالح الخاصة فى كل نواحي العمليات المصرفية وتؤدى إلى تدهور معدلات الربحية والكفاءة .

وتخضع القروض التي تمنحها البنوك المملوكة للدولة (القطاع العام) لتوجيهات حكومية إما بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من تلك التي تتعرض لها البنوك الخاصة ، فقد أنشئت معظم البنوك العامة لتخصيص القروض لقطاعات معينة وغالبا ما كانت الجدارة الائتمانية لهذه القطاعات أو هؤلاء المقترضين محل اهتمام أو تلقى وزنا كبيرا عند منح الائتمان ، وبذلك تصبح تلك القروض التي تمنحها البنوك العامة مصدرا لدعم حكومي لمساعدة مشروعات متعثرة ، فضلا عن ذلك ولأن هذه البنوك لاتواجه منافسة وتتمتع بوضع احتكاري فإن الحكومة تقوم بتغطية خسائرها وأحيانا ما تكون محمية من قواعد ونظم الإفصاح المالي ولا يوجد لديها الميل للابتكار أو تشخيص مشاكل القروض في مراحل مبكرة وعادة ما يكون أداؤها أقل كفاءة من نظيرها من البنوك الخاصة .

ويقصد بالترابط أو معنى أدق الترابط في القروض هو قيام البنوك بتقديم قروض للمديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو من يرتبط معهم بمصالح خاصة وتكون المخاطر الناشئة عن هذه العمليات هي الافتقار للموضوعية أو الغش أحيانا في تقييم الائتمان والضمانات والتركز الشديد وما يصاحبه من مخاطر ،ويؤدي فشل أو تعثر عدد محدود من المقترضين إلى تعرض البنك لخسائر عالية قد تفوق حجم رأسمال البنك .(الخطيب، ٢٠٠٢: ٢١)

٧) ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية .

إذا كان الهيكل المؤسسي الذي تعمل في إطاره البنوك هشا أو ضعيفا فإن أداء البنوك سيتأثر بشكل سئ ، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وإجراءات الإفصاح المحاسبى وكذلك الإطار التشريعى تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك ، وأوجه الضعف هذه تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية ،ولا يستطيع المستثمر الخاص او المشرفون على الرقابة على البنوك إدارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة

والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين، وإذا كان النظام التشريعى يتسم بالتعقيد وبطء الإجراءات وطولها سواء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو فى حالات الإفلاس فإن النتيجة هى ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الإقراض (العنزي، ٢٠٠٤، :٨٨)

٨) تشوه الحوافز .

إن أى نظام للحد من الكوارث والأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بالعمل لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية فى مرحلة مبكرة ، ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرين والمقترضين وكذلك السلطات الإشرافية على البنوك بأن هناك شيئاً ما سنفقدّه جميعاً إذا فشلنا فى العمل بالطريقة التى تتفق والتزامات كل منا . (الخزرجي، ٢٠٠٨، : ٧٥)

٩) نظم الصرف .

يمكن أن تؤثر نظم أسعار الصرف فى تعرض البنوك لأزمات مالية من خلال المضاربة وكذلك الطريقة التى تتأثر بها الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة البنوك المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التى تواجه مشاكل سيولة أو عسر مالى .

إن وجود عدد من العوامل السابقة تعنى أن النظام المصرفى لأى دولة يمكن أن يكون معرضاً لأزمة مالية حيث لا يكون قادراً أو مستعداً لامتناس الصدمات المالية (الأسعار ، أسعار الفائدة ، الصرف الأجنبى) وصدّات السيولة ، وصدّات جودة الديون ، والبيئة الاقتصادية الكلية وصدّات هيكل المؤسسات المالية الناشئة عن تقييم الأسواق المالية والأدوات المالية والتغير فى الهيكل التنظيمى أو التحول فى الطلب على الأصول ، ولكى نحى الاقتصاد والمؤسسات المالية من الفشل من الضرورى أن يهتم المحللون بوضع نظم للمؤشرات المالية

للإنذار المبكر أو اختيار مؤشرات مالية رائدة أو قائمة تعتبر مؤشرا للصدمات المالية
المقبلة. (العنزي، ٢٠٠٤، ص: ٨٨)

الفصل الثالث الاطار العملي

تستخدم العديد من الدراسات معدل الانخفاض في قيمة العملة الوطنية كمؤشر لقياس ازمت سوق العملة، وهناك بعض الدراسات التي تستخدم ايضاً مؤشر لقياس محاولات المضاربة الفاشلة والتي ينتج عنها اما زيادة كبيرة في سعر الفائدة المحلي او تخفيض في حجم الاحتياطي من النقد الاجنبي.

وتم استخدام المتغيرات المفسرة التالية للتنبؤ بازمت سوق العملة الوطنية وذلك وفقاً لمدى ملاءمتها لهيكل الاقتصاد، وكذلك مدى توفر البيانات الشهرية للفترة محل البحث:

- سعر الصرف الحقيقي: ويعبر هذا المتغير عن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، وبذلك يكشف عن مدى ارتفاع القيمة الاسمية للعملة الوطنية عن قيمتها الحقيقية.

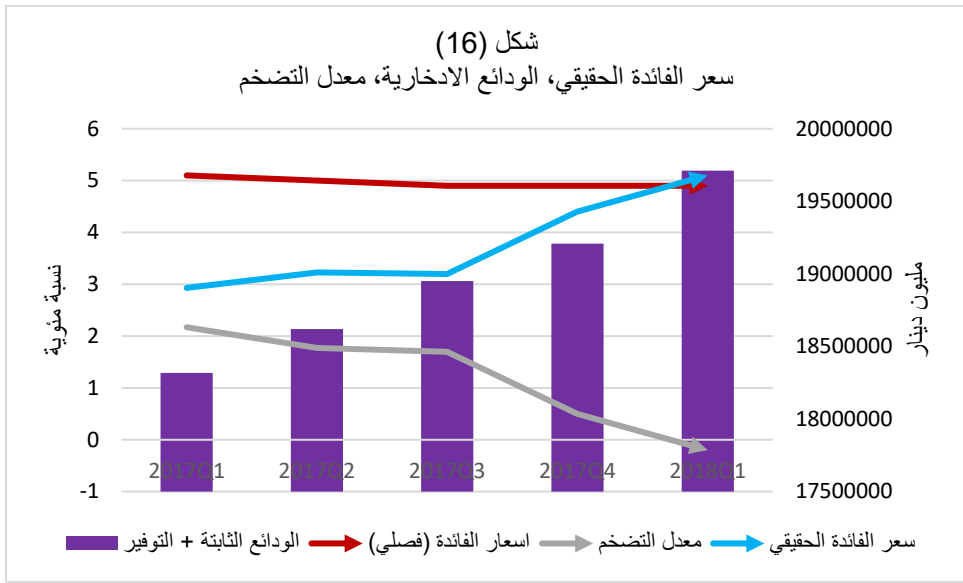
- سعر الفائدة الاسمي: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الاسمي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستفادة من الفرق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي، مما يؤثر على المعروض من النقد الاجنبي.

- الصادرات: وهي تمثل احد اهم مصادر النقد الاجنبي، حيث ان زيادتها تؤدي الى تحصيل النقد الاجنبي، مما يقلل بطبيعة الحال من احتمال حدوث ازمة في سوق العملة.

- الواردات: تؤدي زيادة الواردات من السلع والخدمات بنسب مرتفعة الى زيادة الطلب على النقد الاجنبي. وفي حالة عدم توفر النقد الاجنبي لتغطية ذلك الطلب. فان ذلك قد يؤدي الى احتمال حدوث ازمة.

أولاً: معدل التضخم:

سجّل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الاول من عام 2018 ليصل إلى (-0.2%) بعد أن سجّل (2.7%) أثناء الفصل الاول من عام 2017، هذا الانخفاض يعكس نجاح البنك المركزي العراقي في السيطرة على معدلات التضخم من طريق سيطرته المباشرة على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف، فضلاً عن انخفاض الطلب الكلي المحلي نتيجة اتباع الحكومة سياسة إنفاقية انكماشية حيث انخفض الانفاق الكلي بنسبة (3.3%) في الفصل الاول لعام 2018 مقارنة بنفس الفصل لعام 2017، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (39.8%) في الفصل الاول لعام 2018 مقارنة بنفس الفصل لعام 2017، الامر الذي ساعد في السيطرة على التوقعات التضخمية من طريق إعطاء اشارات إيجابية لتوقعات الأفراد والشركات نحو الاقتصاد العراقي، في حين شهد معدل الفائدة على الودائع انخفاضاً أثناء المدة نفسها لتصل إلى (4.9%) بعد أن سجّلت (5.1%) أثناء الفصل الاول من عام 2017، في الوقت الذي شهد حجم الودائع الثابتة وودائع التوفير ارتفاعاً في الفصل الاول من العام 2018 بنسبة (7.6%) لتصل إلى (19.7) ترليون دينار بعد أن كانت (18.3) ترليون دينار في الفصل الاول 2017 وهي نتيجة عوامل عدة أسهمت في زيادتها، ومن أهمّها ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الذي وصل الى (5.1%) في الفصل الاول من عام 2018 بعد ان كان (3.2%) لنفس الفصل 2017، وكما هي موضحة بالشكل (16).

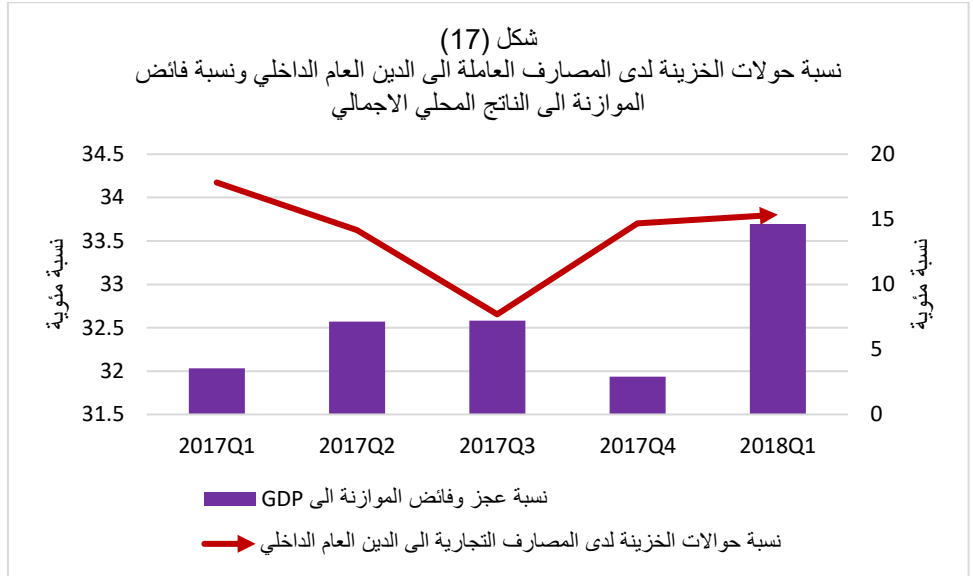


ثانياً/ فائض الموازنة العامة إلى GDP:

سجّلت نسبة فائض الموازنة العامة للدولة إلى GDP ارتفاعاً كبيراً أثناء الفصل الأول من عام 2018 لتصل إلى (14.6%) بعدما كانت (3.5%) أثناء الفصل الأول من عام 2017 وذلك نتيجة الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة، الذي وصل إلى (8388) ترليون دينار أثناء الفصل الأول من عام 2018 بعدما كان الفائض لنفس الفصل عام 2017 قد وصل إلى (1828) ترليون دينار نتيجة ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة كبيرة وصلت إلى (358.8%) لتسجّل مبلغاً مقداره (8,388) ترليون دينار أثناء الفصل الأول من عام 2018 بعدما كانت (1,828) ترليون دينار في الفصل الأول من عام 2017، إذ عملت هذه الزيادة في الإيرادات العامة على تخفيف ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، لتتخفف حوالات الخزينة إلى إجمالي الدين الداخلي* من (34%) في الفصل الأول من عام 2017 إلى (33%) لنفس

* إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة، قروض مؤسسات مالية، السندات).

الفصل من عام 2018¹، وكما هو موضح بالشكل (17)، وأن هذه النسبة خففت مزاحمة المالية العامة للاقتراض من المصارف لصالح القطاع الخاص، إذ زادت القروض المقدّمة للقطاع الخاص بنسبة (10.4%) أثناء الفصل الاول 2018 لتصل إلى (19889) ترليون دينار بعدما كانت (18008) ترليون دينار أثناء نفس الفصل من عام 2017.



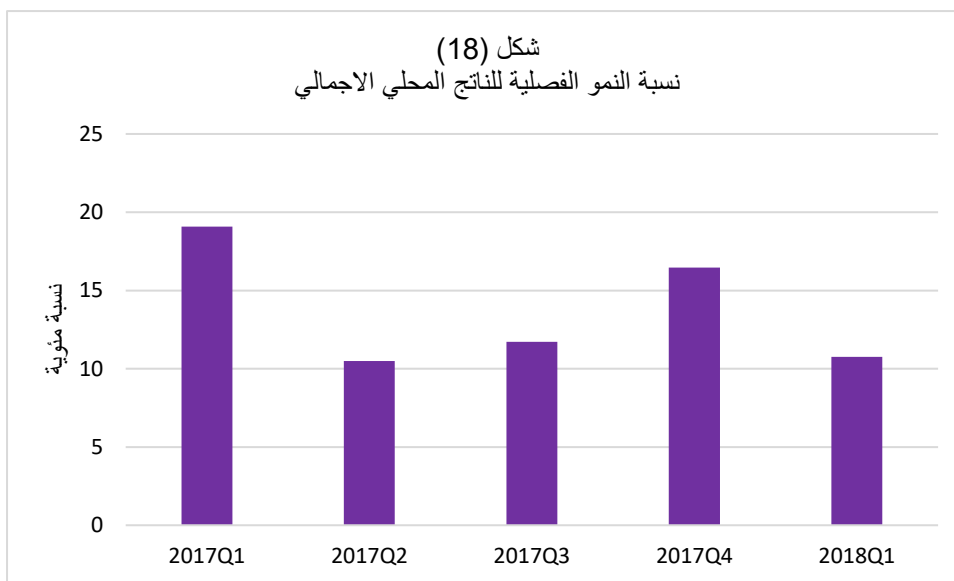
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الأجمالي (GDP):

يعتبر الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، حيث يعرف على أنه (مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة) وبالتالي هو يلخص النشاطات الاقتصادية

¹ البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

التي قام بها البلد خلال تلك الفترة الزمنية، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي والاهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعتبر الناتج المحلي الاجمالي وصف تفصيلي للحالة الاقتصادية للبلد، أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي يشير إلى أنتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتفاعاً في الفصل الأول من عام 2018 ليصل إلى (57268780.6) مليون دينار، بعد أن كان (51710162.5) مليون دينار لنفس الفصل عام 2017، بنسبة ارتفاع (10.7%) كما في الشكل (19)، وهو إشارة إلى الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية والتحسن النسبي في الظروف الامنية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

اولا- الاستنتاجات

١. الإنذار المبكر هي مرحلة اكتشاف اشارات الخطر بوقوع الازمة، وتظهر تلك الاشارات مبكراً، لانه عادة ما ترسل الازمة قبل وقوعها بمدة طويلة سلسلة من اشارات الإنذار المبكر، او الاعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الازمة .

٢. تقدم ونظم الإنذار المبكر أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعى السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة ، تقوم ونظم الإنذار المبكر بالتعريف باحتمالات الحدوث فى وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات

٣. يتطلب أي نظام للإنذار المبكر أو المؤشرات الرائدة وضع قاعدة من البيانات التى يتم تجميعها وتطويرها والتوسع فيها بصفة دورية لإعداد تقارير عن هذه المؤشرات ربع سنوية وسنوية لدعم قدرات الجهاز المصرفى وحماية الاقتصاد القومى من الوقوع فى أزمات مالية سواء أزمة عملة أو بنوك، وتحليل أسباب التغير من فترة لأخرى حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية فى وقت مبكر والحد من الخسائر لأدنى قدر ممكن

٤. أن الدولة تكون فيها أزمة مصرفية حينما تكون الالتزامات الموجودة فى المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفى تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفى غير كاف لتغطية نفقاته ، وتنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار وأزمة سيولة

٥. توصل الباحث الى ان معدل التضخم قد سجل انخفاضا كبيرا في الفصل الاول من عام ٢٠١٨ وهو ما يدل على نجاح البنك المركزي والاستفادة من نظام الانذار المبكر.

ثانيا- التوصيات

١- يقترح الباحث الاهتمام بنظام للإنذار المبكر من حيث تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات صحيحة .

٢- يقترح ان تراعي الدولة بأن تكون الالتزامات الموجودة في مؤسساتها المالية تفوق قيمة الأصول المقابلة لها ، بحيث يكون دخل النظام المصرفي كاف لتغطية نفقاته .

٣- يقترح الباحث اعداد كادر متدرب على احدث تقنيات المعلومات المتعلقة بنظام للإنذار المبكر.

٤- يقترح الباحث ازدياد مساهمة القطاعا الاقتصادية في الانتاج المحلي وهو ما وصلت اليه الدراسة كونها تساهم في انتعاش النشاط الاقتصادي

المصادر

١. يسري ، احمد عبد الرحمن " قضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٠.
٢. ارنولد، دانيل " تحليل الازمات الاقتصادية للامس واليوم" ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٢.
٣. البعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٦.
٤. الحماوي، محمد رشاد" ادارة الازمات - تجارب محلية وعالمية" الناشر مكتبة عين شمس، مصر، ١٩٩٥.
٥. الخطيب، شذا جمال" العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لراس المال" ط١، مؤسسة طابا، عابدين، مصر ٢٠٠٢.
٦. زكي، رمزي، واخرون" الازمات الاقتصادية الراهنة في العالم" ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الاردن، 1998.
٧. التونسي، ناجي " الأزمات المالية" سلسلة جسر التنمية، العدد ٢٩ ، السنة الثالثة، معهد التخطيط العربي ، الكويت ، ٢٠٠٤ .
٨. مجلس الوزراء " مركز المعلومات ودعم القرار ، نظام الانذار المبكر لازمات سوق العملة ، الاصدار الاول ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٩. الطوخي، عبد النبي إسماعيل" التنبؤ المبكر بالأزمات المالية "باستخدام المؤشرات المالية القائدة، - كلية التجارة - جامعة أسيوط جمهورية مصر العربية
١٠. ابن منظور" لسان العرب" المجلد الثاني عشر، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٣.
١١. البعلبكي" قاموس المورد" دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٦، ص٢٣٧.

١٢. العنزي، عبد الرحمن خلف " ادارة الازمات" الناشر مركز التمييز
للارشادات والبحوث والتدريب، الكويت، ٢٠٠٤، ص ١٥.

١٣. مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " نظام الانذار
المبكر لازمات سوق العملة"، الاصدار، اذار، ٢٠٠٣، مصر، ص
٢٤-٢٩.

١٤. الخزرجي، بشرى عاشور حاجم سلطان "الاقتصادات النامية بين
الازمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي" أطروحة دكتوراه، كلية
الإدارة و الاقتصاد - جامعة بغداد، ٢٠٠٨.